

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل
في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

عبدالعزیز ترکی الهاجري

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

مقدمة:

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقاً من إدراك الباحث للدور المحوري الذي تؤديه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تشكيل ملامح الاقتصاد السعودي، إذ تُعدّ هذه المشروعات من أبرز الأدوات الفاعلة في استيعاب القوى العاملة وخلق فرص التوظيف، مما يُسهم بشكل مباشر في الحد من ظاهرة البطالة التي تُمثّل أحد أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

وفي ظلّ التحولات الجذرية التي أحدثتها رؤية المملكة 2030، باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة محورية في منظومة الاقتصاد الوطني، لا سيما أن هذه الرؤية تسعى بشكل صريح إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والتحرر التدريجي من الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط. ومن هذا المنطلق، يرى الباحث أن دعم هذا القطاع وتمكينه لم يعد خياراً تنموياً فحسب، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات المرحلة وتحديات المستقبل. وتنبثق هذه الدراسة من إدراك الباحث لأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتسعى إلى الكشف عن دوره الفعلي في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل، مع تقديم توصيات عملية لصانعي القرار والجهات الحكومية المعنية.

مشكلة الدراسة:

تُعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية من جملة تحديات هيكلية، أبرزها محدودية التفكير التطويري والتوسعي، وضعف القدرة على استقطاب الكفاءات البشرية المؤهلة التي تمتلك المهارات اللازمة لقيادة هذه المشروعات نحو النمو والتوسع. ويرى الباحث أن غياب ثقافة الابتكار وتبني الأفكار الجديدة يُشكّل عائقاً جوهرياً يحول دون تحول هذه المشروعات من منشآت صغيرة إلى كيانات اقتصادية قادرة على المنافسة والاستدامة.

وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المستهدفات المرسومة في إطار رؤية 2030، التي تطمح إلى رفع مساهمة هذا القطاع إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030.

وتتجلى مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية؟ وما العوامل التي تُعزز هذا الدور أو تُقيده؟

أهمية الدراسة:

يُتوقع أن تعود نتائج هذه الدراسة بالفائدة على ثلاث فئات رئيسية: أولاً أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين سيجدون في توصياتها دليلاً عملياً لتطوير مشروعاتهم وتعزيز قدرتها التنافسية. وثانياً العاملون في القطاعين العام والخاص الساعون إلى الانتقال نحو ريادة الأعمال. وثالثاً صانعو القرار في الجهات الحكومية المعنية، الذين يمكنهم الاستناد إلى نتائج الدراسة في رسم سياسات داعمة لهذا القطاع الحيوي.

(أ) الأهمية النظرية: تُسهم الدراسة في تعزيز الأدب الأكاديمي المتعلق بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتطبيق نماذج نظرية معتمدة على البيئة السعودية التي تتميز بخصائص فريدة تجمع بين متطلبات التنوع الاقتصادي وتحديات الاعتماد على النفط.

(ب) الأهمية التطبيقية: تُقدم الدراسة توصيات عملية للجهات المعنية كوزارة الاستثمار وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والبنوك والصناديق التمويلية، مما يُتيح لها اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية لتعزيز دور هذا القطاع في تحقيق أهداف رؤية 2030.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية، والتي تنبثق من إدراك الباحث لأهمية هذا القطاع ومن

خلال رصده للواقع الميداني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية:

1. الكشف عن دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل وخفض معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، وتحديد القطاعات الأكثر استيعاباً للعمالة في هذا القطاع.
2. قياس أثر هذه المشروعات على مستوى معيشة الأفراد العاملين فيها من خلال مؤشرات الدخل ونوعية الحياة والاستقرار الوظيفي وتنوع مصادر الدخل.
3. تحديد أبرز العوامل المُيسِّرة للنجاح والعوامل المُعيقَة للنمو التي تؤثر على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهدافها التنموية في السياق السعودي.
4. تقييم مدى فاعلية البرامج والسياسات الحكومية الداعمة لهذا القطاع، كبرامج هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة " منشآت " وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، في تعزيز قدرة هذه المشروعات على التوظيف وتحسين مستوى المعيشة.
5. تقديم توصيات استراتيجية مبنية على نتائج علمية موثوقة للجهات الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف رؤية 2030 المتعلقة بالتوظيف والتنويع الاقتصادي.

تساؤلات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، يسعى الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

التساؤل الرئيسي: ما دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة

العربية السعودية في ظل رؤية 2030؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما حجم مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل في القطاعات المختلفة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2016-2024؟
2. ، ما العلاقة بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات مستوى المعيشة للأفراد العاملين فيها كالدخل والاستقرار الوظيفي وتنوع مصادر الرزق؟
3. ما أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وتُقيّد قدرتها على التطوير والتوسع واستقطاب الكفاءات؟
4. ما مدى فاعلية السياسات والبرامج الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التشغيل والتنمية المستدامة؟
5. ما الفروق ذات الدلالة الإحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى متغيرات القطاع والمنطقة الجغرافية وحجم المشروع؟

فروض الدراسة:

بناءً على مراجعة الأدبيات والإطار النظري وتساؤلات الدراسة، يضع الباحث الفروض الآتية التي ستخضع للاختبار

الإحصائي:

بين نمو المشروعات الصغيرة ($\alpha \leq 0.05$) الفرض الأول: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى

والمتوسطة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية، مما يعني أن توسع هذا القطاع يرتبط ارتباطاً مباشراً

بخفض معدلات البطالة.

بين نمو المشروعات الصغيرة ($\alpha \leq 0.05$) الفرض الثاني: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى

والمتوسطة وتحسن مستوى معيشة العاملين فيها، ويرى الباحث أن هذا التحسن يشمل الدخل المادي وتنوع مصادره

وجودة بيئة العمل.

الفرض الثالث: تؤثر العوامل التمويلية والتنظيمية وضعف استقطاب الكفاءات تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على

قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع وخلق فرص العمل المستدامة.

الفرض الرابع: تُسهم برامج الدعم الحكومي كبرامج منشآت وهدف إسهاماً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في تعزيز قدرة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل مستدامة.

الفرض الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل

وتحسين مستوى المعيشة تُعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي (تجارة، خدمات، صناعة، تقنية).

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من زوايا متعددة، ويمكن استعراضها على

النحو الآتي:

أولاً - الدراسات العربية:

دراسة منصور (2020): هدفت إلى تحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية، وتقييم دور هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت".

وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة تمويل المنشآت الصغيرة لا تتجاوز 5% من إجمالي التمويل في المملكة، وأن مساهمة

دراسة القحطاني (2020): سعت إلى تسليط الضوء على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة

وفق رؤية 2030 من خلال دراسة تطبيقية على محافظة القويعة بعينة بلغت 150 صاحب مشروع. وأظهرت النتائج

أن نسبة الموافقة على دور هذه المشروعات في التنمية المستدامة بلغت 80.8%، كما أكدت أن رؤية 2030 توفر فرص

عمل كثيرة للشباب في هذا القطاع.

دراسة عبد الله (2021): هدفت إلى الكشف عن دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، بتطبيق استبانة على عينة عشوائية بلغت 189 من الشباب المستفيدين. وأوضحت النتائج أن هذه المشروعات تُسهم في تحسين المستوى الاقتصادي للشباب والقضاء على البطالة، وأنها تُمثل أكبر مصادر خلق فرص العمل الدائمة والمتنوعة. كما أكدت الدراسة أن توفر الدعم الحكومي والتدريب المهني يرفع من معدلات نجاح هذه المشروعات واستدامتها على المدى البعيد.

ثانياً - الدراسات الأجنبية:

تُعدّ من أبرز الدراسات الكلاسيكية في هذا المجال، إذ اعتمدت: (2005) Beck, Demirguc-Kunt & Levine دراسة على بيانات من 45 دولة لإثبات أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثراً إيجابياً واضحاً على نمو الناتج المحلي وخفض مستويات الفقر. وأشارت الدراسة إلى أن بيئة السياسات المالية وسهولة الحصول على الائتمان تُعدّ من أبرز المحددات لنجاح هذا القطاع، وأن الدول التي تتبنى سياسات داعمة لهذه المشروعات تحقق معدلات نمو أعلى وتوزيعاً أكثر عدالة للثروة.

درست العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة: (2014) Ayyagari, Demirguc-Kunt & Maksimovic دراسة وخلق فرص العمل في الاقتصادات الناشئة، وأكدت أن هذه المشروعات تستوعب الجزء الأكبر من الزيادة في العمالة الرسمية. وخلصت الدراسة إلى أن دعم الحكومات لها يُحسن من قدرتها التنافسية واستدامتها، مع الإشارة إلى أهمية تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لتشجيع نمو هذا القطاع.

دراسة (Storey 1994):

قدّم ستوري في كتابه الرائد "فهم قطاع المشروعات الصغيرة" إطاراً نظرياً شاملاً لتحليل العوامل المؤثرة في نجاح

وفشل المشروعات الصغيرة، وصنّف هذه العوامل إلى ثلاثة محاور: خصائص رائد الأعمال،

وطبيعة المشروع ذاته، واستراتيجيات النمو المتبعة. وأثبتت دراسته أن المشروعات الصغيرة التي تستثمر في تطوير

كفاءات العاملين لديها هي الأكثر قدرة على الاستدامة وخلق فرص عمل ذات جودة عالية.

سلّط الضوء على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر في دراسة (Vandenberg 2006):

الاقتصادات النامية، وأكدت أن هذه المشروعات حين تُدار بكفاءة وتحظى بدعم مؤسسي كافٍ تُسهم بصورة مباشرة

في تحسين مستوى معيشة الأسر وتوفير دخل مستدام للعاملين فيها. وأوصت الدراسة بضرورة ربط برامج دعم هذا

القطاع بمنظومة التدريب المهني وتطوير المهارات.

ثالثاً - ما تميزت به الدراسة الحالية عن سابقتها:

تنفرد هذه الدراسة بتناولها للسياق السعودي في مرحلة ما بعد إطلاق رؤية 2030، مع التركيز على أثر المشروعات

الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة ليس من منظور الدخل فحسب، بل من خلال مؤشرات مركّبة تشمل جودة

التوظيف والاستقرار الاجتماعي والتنوع في مصادر الدخل. كما تتميز بجمعها بين رأي أصحاب المشروعات والعاملين

فيها وصانعي القرار في آنٍ واحد، مما يمنحها شمولية أوسع مقارنةً بالدراسات السابقة التي اقتصرَت في الغالب على

فئة واحدة من المستجيبين.

المنطلقات النظرية للدراسة:

ترتكز هذه الدراسة على جملة من النظريات والمقاربات الفكرية التي تُوطّر العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرى الباحث أن هذه النظريات مجتمعة تُقدم إطاراً تفسيرياً متكاملًا يُعين على فهم الظاهرة محل الدراسة في سياقها السعودي:

1. نظرية التنمية الاقتصادية لشومبيتر (Schumpeter, 1934):

تُعدّ نظرية الابتكار والتدمير الخلاق من أبرز المرجعيات النظرية في هذا المجال، إذ يرى شومبيتر أن الريادة والابتكار في المشروعات الصغيرة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي. وتتجلى أهمية هذه النظرية في الدراسة الحالية من خلال تفسير كيفية إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق منتجات وخدمات جديدة تُنوّع مصادر الدخل وتُوجد فرص عمل ذات قيمة مضافة، وهو ما يتسق تماماً مع رؤية المملكة 2030 في تحفيز الابتكار وريادة الأعمال.

2. نظرية رأس المال البشري (Becker, 1964) :

تفترض هذه النظرية أن الاستثمار في المهارات والقدرات البشرية يُعظّم إنتاجية الأفراد ومداخيلهم، وكلما ارتفع مستوى التأهيل والكفاءة لدى العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كلما ارتفع دخلهم وتحسّن مستوى معيشتهم. ويوظّف الباحث هذه النظرية لتفسير العلاقة بين استقطاب

الكفاءات في هذه المشروعات وقدرتها على النمو والتوسع وخلق فرص عمل إضافية، وهو ما أكدته

الباحث من خلال ملاحظته الميدانية لواقع هذا القطاع.

3. نظرية التوازن العام والتشغيل الكامل (Keynes):

تُسهّم هذه النظرية في تأطير العلاقة بين حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات البطالة

في الاقتصاد الكلي، وتُبرز دور هذا القطاع في تحقيق التوازن في سوق العمل من خلال استيعاب

الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويرى الباحث أن هذه النظرية تُقدم تفسيراً

منطقياً للتوقعات المتعلقة بتزايد الإقبال على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية

السعودية في المرحلة القادمة.

4. نظرية التنمية المستدامة (Brundtland, 1987) في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، (SDGs):

وتحديداً الهدف الثامن المتعلق بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي، تستند الدراسة إلى هذه النظرية لتحليل

مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

وتتقاطع هذه النظرية مع أهداف رؤية 2030 في التأكيد على ضرورة أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً

ومستداماً ومُوجِداً لفرص عمل لائقة لجميع شرائح المجتمع.

5. نظرية الشبكات والعلاقات التجارية (Network Theory):

تؤكد هذه النظرية أن نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على قدراتها الذاتية فحسب، بل

يرتبط ارتباطاً وثيقاً بشبكة علاقاتها مع الموردين والعملاء والشركاء والجهات الداعمة. وفي السياق

السعودي، تُبرز هذه النظرية أهمية الربط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى

والجهات الحكومية لتعزيز قدرتها على الاستدامة وخلق فرص عمل متنوعة ومستقرة.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لطبيعة الإشكالية البحثية التي تستدعي جمع بيانات

قابلة للقياس الكمي وتحليلها بأساليب إحصائية دقيقة للوصول إلى نتائج موضوعية قابلة للتعميم.

أولاً - مجتمع الدراسة وعينتها: يتكوّن مجتمع الدراسة من أصحاب ومديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين

فيها في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى المستفيدين من برامج الدعم الحكومي كبرامج هيئة المشروعات الصغيرة

والمتوسطة "منشآت". وسيعتمد الباحث على العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف القطاعات والمناطق

الجغرافية، ويُقدّر حجم العينة بـ 200 مستجيب على الأقل لضمان الدلالة الإحصائية للنتائج.

ثانياً - أداة الدراسة: صمّم الباحث استبانة إلكترونية تتكوّن من ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يشمل البيانات

الديموغرافية والوصفية للمستجيبين، والمحور الثاني يقيس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص

العمل، والمحور الثالث يقيس أثرها على تحسين مستوى المعيشة. وتعتمد الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي

الذي يتدرج من (1 = لا أوافق بشدة) إلى (5 = أوافق بشدة).

ثالثاً - الأساليب الإحصائية:

سيستخدم الباحث برنامج SPSS لتحليل البيانات، وتشمل الأساليب الإحصائية المعتمدة: التحليل الوصفي

(المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية)، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المتغيرات، وتحليل

لقياس الفروق بين المجموعات (t-test) الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة، واختبار.

رابعاً - صدق الأداة وثباتها: سيتحقق الباحث من صدق الاستبانة من خلال عرضها على عدد من المحكمين

المتخصصين في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال، فيما سيقاس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

(Cronbach Alpha) ، ويعد الثبات مقبولاً إذا تجاوزت قيمته 0.70 .

واعتمد الباحث على الاستبانة أداة رئيسية لجمع البيانات، لما توفره من قدرة على الوصول إلى شريحة واسعة من

المستجيبين وقياس آرائهم بموضوعية وقابلية للتحليل الإحصائي. ويتوقع الباحث أن تُسفر نتائج هذه الدراسة عن

تأكيد الاتجاه التصاعدي في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، مدفوعاً بتزايد الإقبال

عليها من الشباب السعودي الباحث عن فرص ريادية واعدة، مع أثر إيجابي واضح في تنويع مصادر الدخل وتحفيز

ثقافة الابتكار وتبني الأفكار الجديدة بوصفها ركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

أدوات الدراسة:

1. تعتمد الدراسة على الأدوات البحثية الآتية:
2. الاستبانة: تُعدّ الأداة الرئيسية للدراسة، وتشتمل على محورين رئيسيين: الأول يقيس مدى توليد المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفرص عمل، والثاني يقيس أثرها على مستوى معيشة العاملين فيها من خلال مؤشرات الدخل وجودة التوظيف والاستقرار المهني.
3. المقابلة شبه المنظمة: تُستخدم مع المسؤولين والخبراء للحصول على بيانات نوعية تُثري النتائج الكمية وتُعمّق فهم السياق.
4. تحليل الوثائق والتقارير: من خلال الاستناد إلى التقارير السنوية والدوريات الإحصائية الرسمية.

حدود الدراسة :

تحدد هذه الدراسة ضمن الحدود الآتية، ويرى الباحث أن هذه الحدود تمنح الدراسة تركيزاً وعمقاً أكبر بدلاً من

الاتساع على حساب الجودة:

1. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى

المعيشة وخلق فرص العمل، من خلال مؤشرات محددة تشمل: معدلات التوظيف، ومستوى الدخل،

وجودة بيئة العمل، والاستقرار الوظيفي، وتنوع مصادر الدخل. ولا تتناول الدراسة الشركات الكبرى أو

المشروعات غير الرسمية خارج نطاق التسجيل الرسمي.

2. الحدود المكانية: تُجرى الدراسة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على ثلاث مناطق رئيسية هي:

منطقة الرياض (العاصمة والمركز الاقتصادي)، ومنطقة مكة المكرمة (جدة بوصفها المركز التجاري)،

والمنطقة الشرقية (الدمام بوصفها مركز الصناعة والطاقة)، وذلك لضمان تمثيل التنوع الجغرافي

والاقتصادي في البيانات المجمعة.

3. الحدود الزمنية: تُغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2016 إلى عام 2024، وهي المرحلة التي

شهدت إطلاق رؤية المملكة 2030 وتفعيل سياساتها ذات الصلة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

مما يُتيح تقييم الأثر الفعلي لهذه السياسات على مدى ثماني سنوات كاملة.

4. الحدود البشرية: يشمل مجتمع الدراسة ثلاث فئات رئيسية: أصحاب ومديرو المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، والعاملون فيها من السعوديين، وصانعو القرار في الجهات الحكومية المعنية كهيئة المشروعات

الصغيرة والمتوسطة وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف".

5. الحدود القطاعية: تشمل الدراسة أربعة قطاعات رئيسية هي: التجارة والتجزئة، والخدمات المهنية،

والصناعة التحويلية، وتقنية المعلومات والاتصالات، باعتبارها القطاعات الأكثر استيعاباً للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية والأكثر ارتباطاً بأهداف التنويع الاقتصادي في رؤية 2030.

6. الحدود المنهجية: تقتصر الدراسة على البيانات الأولية المجمّعة من خلال الاستبانة، إضافة إلى البيانات

الثانوية الصادرة عن الجهات الرسمية كالهيئة العامة للإحصاء وهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

والبنك المركزي السعودي "ساما"، دون الاعتماد على بيانات غير رسمية أو تقديرات غير موثقة.

خلاصة العرض المبدئي:

يُقدم هذا العرض المبدئي خطة بحثية متكاملة لدراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص العمل في المملكة العربية السعودية. وقد انطلق الباحث في بناء هذه الخطة من قناعة راسخة بأن هذا القطاع يمثل ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية 2030، لا سيما في ما يتعلق بالتنوع الاقتصادي والتخفيف من الاعتماد على النفط وتوفير فرص عمل مستدامة للشباب السعودي.

وتتميز هذه الدراسة بمنهجيتها العلمية الدقيقة القائمة على أداة استبانة مصممة بعناية، وبإطارها النظري المتكامل الذي يجمع بين نظريات الابتكار ورأس المال البشري والتنمية المستدامة. كما تتميز بشموليتها في تناول وجهات نظر أصحاب المشروعات والعاملين فيها وصانعي القرار في آن واحد، مما يمنحها قدرة تفسيرية أعمق مقارنة بالدراسات السابقة.

ويأمل الباحث أن تُسهم نتائج هذه الدراسة في إثراء الأدب الأكاديمي في هذا المجال، وأن تكون مرجعاً عملياً للجهات الحكومية والقطاع الخاص في رسم سياسات داعمة لهذا القطاع الحيوي، بما يخدم أهداف التنمية الوطنية ويعزز من مستوى معيشة المواطن السعودي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. منصور، علي بن ناجح. (2020). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030م - دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(9)، 1-31.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.A050220>
2. - القحطاني، منيرة سعيد. (2020). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 دراسة تطبيقية على محافظة القويعية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(15)، 134-149.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.M160520>
3. عبد الله، محمد عبد السلام. (2021). دور إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة ميدانية. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، 5(1)، 289-340.
<https://doi.org/10.21608/fjssj.2021.350099>
4. هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2023). تقرير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. الرياض: منشآت.
5. الهيئة العامة للإحصاء. (2023). مسح القوى العاملة السنوي. الرياض: الهيئة العامة للإحصاء.
6. وزارة الاستثمار. (2022). تقرير مناخ الأعمال في المملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الاستثمار.
7. صندوق النقد العربي. (2021). بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الواقع والتحديات. أبوظبي: صندوق النقد العربي.

1. Ayyagari, M., Demircuc-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2014). Who creates jobs in developing countries? *Small Business Economics*, 43(1), 75–99.
2. Beck, T., Demircuc-Kunt, A., & Levine, R. (2005). SMEs, growth, and poverty: Cross-country evidence. *Journal of Economic Growth*, 10(3), 199–229.
3. Berger, A. N., & Udell, G. F. (2006). A more complete conceptual framework for SME finance. *Journal of Banking & Finance*, 30(11), 2945–2966.
4. IFC – World Bank Group. (2020). *MSME Finance Gap Report: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small, and Medium Enterprises*. Washington D.C.: IFC.
5. OECD. (2022). *Financing SMEs and Entrepreneurs 2022: An OECD Scoreboard*. Paris: OECD Publishing.
6. Schumpeter, J. A. (1934). *The Theory of Economic Development*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
7. SMEA – Saudi Arabia. (2023). *Annual Report on SME Sector Performance 2022-2023*. Riyadh: Saudi Small and Medium Enterprises General Authority.
8. Storey, D. J. (1994). *Understanding the Small Business Sector*. London: Routledge.
9. Vandenberg, P. (2006). *Poverty reduction through small enterprises: Emerging consensus, unresolved issues and ILO activities*. SEED Working Paper No. 75. Geneva: ILO.